

الزراعة العضوية وتطبيقاتها القانونية والعملية على مزارع النخيل في المملكة العربية السعودية

أ.د. توفيق حافظ عبد المعطي

استاذ المقاومة الحيوية بمركز البحوث الزراعية - مصر، مدير المعمل المركزي للزراعة العضوية-

رئيس لجنة منح شهادات الزراعة العضوية.

أصبح من غير المقبول ولا المعقول ان يتم رش ومعاملة النخيل والاعشاب والزيتون وسائر مانتنتجه الارض من فاكهة وخضروات بواسطة مواد كيميائية سامة.. احياناً شديدة السمية، ثم نقوم بتقديم هذا الغذاء الى ابنائنا واحفادنا.. وانفسنا. واصبح من المعلوم وبدرجة تقترب من اليقين بان هذه المواد الكيماوية السامة هي المسؤول الاول عن اصابة الانسان بالامراض الخطيرة. الاختلال البيولوجي وماينتج عنه من خلل في الآفة والاعداء الطبيعية لها ومايترتب على ذلك من ظهور افات جديدة او ظهور افات معروفة بشكل قوي التأثير ويسبب خسائر اقتصادية عالية. هذا علاوة على افساد عناصر البيئة من ماء وهواء وتربة. من المعلوم ايضا بان المنتجات العضوية الان اصبحت مفضلة لدى كافة المستهلكين في معظم انحاء البلاد وذلك لزيارة الوعي الغذائي وعملاً بالمقولة السائدة (اذا دفعت ريالاً زيادة في سعر المنتج العضوية فانك سوف توفر 10 ريالات كانت ستدفع للمستشفى والطبيب).

ومن الحكمة ان نتعامل مع هذا الواقع ونأخذ الخطوات اللازمة لوضع الزراعة على طريق الزراعة العضوية ونضع لأنفسنا مكاناً متقدماً في هذا المجال قبل ان نجد انفسنا في اخر الصف. وهذا يتطلب معرفتنا بقواعد الزراعة العضوية العالمية، ومحاولة وضع الأطر القانونية اللازمة لتنفيذ نظام الزراعة العضوية اخذين في الاعتبار ان الفهم الجيد والتنفيذ السليم لهذه القواعد يتيح للمنتج الزراعي السعودي بأن يقبل في جميع الاسواق المحلية والعالمية لأنه سيكون مصحوباً بشهادة معتمدة دولياً. ولتحقيق هذا الغرض يجب ان نعلم ماهي الزراعة العضوية.

الزراعة العضوية :

تعرف الزراعة العضوية بانها نظام بيئي زراعي اجتماعي لإنتاج غذاء بجودة عالية وبكمية وافرة. ويمكن تلخيص الزراعة العضوية الى جزئين رئيسيين:

1- الناحية القانونية للزراعة العضوية وهي تنقسم الى قسمين

1-1- الناحية القانونية التي تنظم عملية التسجيل والتفتيش واصدار الشهادات (EN 45011):

وسيتم شرح كيفية الوصول الى اصدار شهادات معتمدة دولياً.

1-1-1- حسب الفقرة (11) البند (1):

وفي هذه الحالة لا بد ان يكون للدولة قانون رسمي للزراعة العضوية ويتم التقدم به للسوق الاوربية المشتركة وفي هذه الحالة يكون لوزارة الزراعة في البلد او من تفوضه الحق في اصدار الشهادات الخاصة بالزراعة العضوية وهذا طريق طويل.

أما الطريق المختصر فهو :

1-1-2- حسب الفقرة (11) البند (6):

وفي هذه الحالة يتم انشاء مكتب او شركة قطاع خاص تقوم بدراسة جيدة للقانون الاوربي وتقوم بالتسجيل والتفتيش على المزارع العضوية، بينما يتم اصدار الشهادات من احد المكاتب المعتمدة دولياً. وبعد فترة قد تكون سنة يتم خلالها تجهيز كتاب العمل (Manual) يتم التقدم بهذا الكتاب الى احدى جهات الاعتماد مثلاً DAP او IFOAM وذلك للحصول على اعتماد دولي. وبذلك يصبح داخل المملكة مكتب او شركة معتمدة دولياً تقوم بجميع عمليات التسجيل والتفتيش واصدار الشهادات.

1-2- الناحية القانونية التي تنظم عملية الانتاج

القانون 91/2092 الاوربي

القانون NOP الامريكي

القانون JAS الياباني

وهي القوانين العالمية التي تنظم الزراعة العضوية خلال جميع مراحل الانتاج ولكننا هنا سوف نقصر

الحديث على النخيل وكيفية تغذيته من خلال عمل كمبوست جيد ذا جودة عالية وكيفية تعديل محتويات هذا الكومبوست ليتوافق مع الاحتياجات اللازمة للنخيل.



يتم عمل الكمبوست من بقايا النخيل وباقي مخلفات المزرعة ويتم خلطها مع بعض البقايا الحيوانية وفي حالة عدم توافر البقايا الحيوانية يتم اضافة بعض

المستحضرات الميكروبية التي تقوم بهضم هذه المخلفات، وعند الانتهاء من الهضم ووصول نسبة C/N الى 20:1 او اقل فانه يتم عمل تحليل لتحديد المواد الغذائية وتعديل هذا المحتوى ليتوافق مع احتياجات النخيل خلال مراحل نموه المختلفة.

أما بالنسبة للمكافحة :

توجد مجموعة من المركبات الحيوية او الطبيعية لمكافحة الافات المختلفة وبدون اللجوء الى الكيماويات.

الخلاصة:

1. أصبحت الزراعة العضوية ضرورة حتمية للتوافق مع قوانين البيئة ومتطلبات السوق العالمي.
2. الزراعة العضوية باستخدامها للتقنيات العالية من سبل تغذية ومكافحة آفات تستطيع ان تعطي نفس الانتاج المتحصل عليه في الزراعة التقليدية.
3. جودة المنتج الناتج من الزراعة العضوية اعلى بكثير من المنتج المنتج بالطرق التقليدية سواء من حيث خلوه من المواد السامة والنترات والنتريت علاوة على ذلك زيادة قابليته للتخزين وعدم التلف السريع واحتوائه على نسبة اعلى من المادة الجافة.
4. أصبح ميسر الان لجميع الدول ان تقوم بانشاء مكاتب وشركات تفتيش حسب القوانين الدولية.
5. لابد ان توضع الشروط والقوانين الرقابية لإحكام الرقابة على المنتج العضوي وعدم دخول غير المخول لهم الى هذا السوق لكسب ثقة المستهلك.
6. يمكن توفير هذه الثقة بوضع لوجو او علامة خاصة صادرة من جهة التفتيش على العبوات المعدة للبيع وذلك لضمان حق المستهلك واكتساب ثقته.



ورقة علمية مقدمة الى ندوة تصنيع وتسويق التمور والاستفادة من مخلفات التخلية
في الوطن العربي .. الواقع والرؤى المستقبلية.
المدينة المنورة ٨ - ١٠ / ٦ / ٢٠٠٤

المصدر : المرشد مجلة فصلية تصدر عن الادارة العامة لزراعة ابو ظبي ، العدد الثامن والعشرون - ربيع الاول 1426 / مايو 2005.